الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

أ. حسن عبد الحليم محمد(*) أ.د. محمود أبو العينين(**)

- **ملخص**

حال الدول الإفريقية في تعاملها مع القوى العظمى المتنافسة عليها كحال المستجير بالرمضاء من النار، فهي تستقوي بقوة أجنبية ضد قوة أجنبية أخرى، لكنها دائماً الخاسر الأكبر في المحصلة النهائية لأنها توسع من دائرة تبعيتها الخارجية وتستبيح سيادتها، في الوقت الذي تدعي فيه أنظمتها التسلطية حماية سيادة البلاد.

فالواضح أن الدول الإفريقية لا تستفيد من تنويع الشراكات، فالظروف المعيشية لمواطنيها لم تتغير بتغير القوة الأجنبية النافذة، فوضعهم الاقتصادي متدهور والأنظمة التسلطية جاثمة على صدورهم. ونظراً لعجزها السياسي والاقتصادي والأمني، فقد دأبت أنظمتها على الاستقراء بالخارج لهشاشة الداخل، لكنها في نهاية الأمر لم تجن سوى الفقر، حركات تمرد وحروب أهلية، وإرهاب.

وفي المقابل يتميز المشهد التنافسي الدولي في إفريقيا بإعادة تموقع للوجود والنفوذ الأمريكي في مواجهة النفوذ الفرنسي والصيني المتنامي وبداية لنفوذ عسكري روسي.الذي بدا في شرق إفريقيا (القرن الإفريقي)،. لأن القوى المنخرطة فيه تقدم نفسها بشكل وأدوات مختلفة، فلكل نفوذ قيمته المضافة إن أحسنت البلدان الإفريقية توظيفها بشكل عقلاني، خدمةً لمصالحها كدول لا كأنظمة.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

- **Abstract**

American Strategy in Africa after the cold ware

With focus on an area on the Horn of Africa

The Case of African countries in their dealings with the competing superpowers is like the case of those seeking protection from the flames of fire, as they seek power with a foreign power against another foreign power, but they are always the biggest loser in the final outcome because they expand the circle of their external dependence, and violate their sovereignty, at a time when their authoritarian regimes claim to protect country sovereignty.

It is clear that African countries do not benefit from diversifying partnerships. The living conditions of their citizens have not changed with the change of the influential foreign power. Their economic situation is deteriorating and authoritarian regimes are perched on their chests.

Given their political, economic and security impotence, their regimes have always sought strength from aboad due to the fragility of the interior, but in the end they did not reap nothing , but poverty, rebellions, civil wars and terrorism.

On the other hand the international competitive scene in Africa is characterized by a repositioning of the American presence and influence in the face of the growing French, Chinese influence and the beginning of a Russian military influence, which seems clear in East Africa (The Horn of Africa) Because the forces involved in it present themselves in different from and tools, So each influence has its added value. African countries have used them rationally to serve their interests as states, not as regimes.

مجلة الدراسات الإفريقية 518

- **مقدمة**

بالنظر إلى نظام عالمي جديد، متغير، مضطرب، بصدد فرض قواعده الجديدة، وتناقضاته الصارخة على البشرية، حيث التعايش بين "الانفصال والاتصال" و"التفاعل والانعزالية" و"المحلي والإقليمي والعالمي" بصورة متزامنة... عالم يتسم بالفوضى، والمخاطر والتهديدات العابرة، والترتيبات الأمنية العابرة، وصراعات الحلفاء المحكوم بضوابط، وصراعات القوى المتنافسة بفعل عولمة القضايا، والتحولات المغايرة لما جرت عليه العلاقات الدولية التقليدية.

انطلاقا من المفهوم المركزي الحاكم لـ "انتريجونال" والتواصل والتفاعل العابر للأقاليم Regional interconnectivity، إذ إن ظواهر هذا العالم الجديد يمكن قراءتها من خلال رصد ومتابعة التطورات العابرة للحدود في أقاليم العالم، وربطها بالتحولات العالمية المؤثرة على كافة الوحدات الدولية.

القارة الإفريقية لم تكن بمنأى عن هذه التحولات على الساحة الدولية، وفق ديناميات صراع القوى الدولية في النظام العالمي الجديد، بتأثيره على الأمن الجيو– سياسي، وإستمراره، في تعزيز أزمة الدولة الوطنية في إفريقيا، من خلال اختبار قوى النظام العالمي لمفاهيم مثل "السيادة العالمية– التدخل العسكري الدولي لدواعي إنسانية– من واقع مسئولية الحماية الدولية،..." لتبشر بعالم تتعاظم فيه دور فواعل وقوى العولمة[1].

منطقة القرن الإفريقي لم تكن بمنأى عن الصراعات وتوازنات القوى الدولية، بداية الألفية، وترتيبات أمنية على الساحة الدولية، على اعتبار تباينات الجهات الدولية في النظر للديناميات السياسية والاجتماعية والإثنو– جغرافية بالمنطقة.ففي خرائط نادرة تُعَد الصومال القديمة الموحدة (الصومال وصوماليلاند وجيبوتي) هي بمفردها القرن

((1)) باحثون في مؤتمر للجزيرة للدراسات: مصالح القارة الإفريقية في الشراكة العادلة مع القوى الدولية المتنافسة، التنافس الدولي في إفريقيا– دوافعه وأطرافه وأبعاده، 19 يونيو 2021، على الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/events/event-5071

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

الإفريقي. ويجب الأخذ في الحسبان أن هذه التقسيمات وفق دوافع سياسية واجتماعية بل وإستراتيجية في الوقت نفسه، فالخرائط الجديدة التي تضم دولاً كالسودان وتنزانيا، وكينيا، فقد صممت على اعتبار الاتصال الجيو- سياسي الديناميكي بين الساحل البحري ومنابع النيل في هضاب الحبشة والبحيرات العظمى في وسط القارة الإفريقية، كما أن الخرائط التي تضم هذه البلدان تستبطن الآثار المباشرة لأمن القرن الإفريقي باعتباره منصة بحرية واسعة، وهذا ما يسوغ التدخلات العسكرية الدولية السافرة عند وجود أي تهديد في أي من دوله على اتساعه(1).

تعمدت القوى الدولية، على إعادة صياغة منطقة القرن الإفريقي ليشمل منطقة شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى لصالح حسابات ومصالح واعتبارات جيوبوليتيكية، وأمنية، واقتصادية، كونها منطقة عبور وشريان رئيسي للتجارة الدولية، بامتدادها من المحيط الهندي إلى باب المندب وصولاً للبحر الأحمر، كما تعتبر ممراً مهماً للتحركات العسكرية لبعض القوى الدولية كالولايات المتحدة- وروسيا- والصين، لما تمثله من عمق استراتيجي، ومنبع ثرواتي ضخم يجعلها أحد أبرز المناطق أهمية على مستوى العالم. للعولمة في ترقية مناطق "القرن الإفريقي، لإعادة ترتيب ميزان القوى الدولية.

المبحث الأول: السياسة الأمريكية في شرق إفريقيا: رؤية الألفية الثالثة

مع بداية الألفية الجديدة بدأت القوى الدولية في العودة إلي إفريقيا لتأخذ مكانة متقدمة في دوائر اهتماماتها، في إطار تنافس جديد، وفي إطار نظام عالمي أحادي القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، في بدايته، ولكن بوصلة هذا النظام اتجه إلي نظام عالمي متعدد الأقطاب، التي بدأت تتغلغل، ثم تعزز من تواجدها الأمني والاقتصادي، والنفوذ السياسي(2).

((1))– أنس القصاص، أمن القرن الإفريقي في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015، **مرجع سبق ذكره**. ص ص 67- 68.

((2))– أ.د. محمود أبو العينين، **مرجع سبق ذكره**، ص80

مجلة الدراسات الإفريقية 520

خضعت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا بداية الألفية، لعملية إعادة تقويم ومراجعة جديدة، دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل أبرزها ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية – الأفريقية في عصر العولمة، حيث تحولت نظرتها للمنطقة من منطق المواجهة السائدة خلال الحرب الباردة إلي منطق الشراكة، والذي ظهر في وثيقة الأمن القومي لعام 2002– وتلاها وثيقة عام 2006، وما تلاها، فقد تحول الاهتمام إلي مواقع متقدمة في الإستراتيجية الأمريكية، باختلاف الدوافع والأزمنة والتطورات الدولية المحيطة[1].

وفقاً لنظرية الجغرافيا الحيوية[2]، تكمن الرؤية الكلية للإستراتيجية الأمريكية القائمة[3] على عدم الالتزام بحدود معينة، فالحدود وفقاً لهذه النظرية مفتوحة– هي آفاق مصالحها الحيوية التي تتمثل في الموارد والثروات الحيوية بكل أنواعها في أي مكان في العالم، وهي جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة سياق العولمة. محورها هو المزيد من التكريس للهيمنة الأمريكية وضمان استمرار الدور القيادي للعالم.

وفي هذا الإطار تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: السياسة الأمريكية في شرق إفريقيا.. الركائز الأمنية.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في إفريقيا: تأمين مصادر الطاقة، والتجارة الدولية.

((1))– د. محمود زكريا محمود، حول السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 24–2–2022، على الرابط الالكتروني:
https://pharostudies.com/?p=9461

((2))– **الجغرافيا الحيوية:** هو فرع من فروع الجغرافيا يدرس التوزيع الماضي والحالي للعديد من أنواع الحيوانات والنباتات في العلم، ويعتبر عادة جزءاً من الجغرافيا الطبيعية. – والجغرافيا الحيوية، تشتمل على دراسة المناطق الحيوية وتصنيف العالم– ولها روابط قوية بالبيولوجي، علم البيئة، دراسات التطور، علم المناخ، وعلم التربة من حيث صلتها بالحيوانات والعوامل التي تسمح لها بالازدهار في مناطق معينة من العالم.

((3))–عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، 18 يناير 2014،على الرابط: **www.afrigatenews.net**

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

المطلب الأول: السياسة الأمريكية في شرق إفريقيا: الركائز الأمنية.

تشكل دول شرق إفريقيا أكبر وأهم دول متلقية للمساعدات الأمريكية، وعلى سبيل المثال في عام 2015 كان لدينا في شرق إفريقيا أكبر 5 دول متلقية للمساعدات الأمريكية في القارة الإفريقية– جنوب الصحراء، وهي بالترتيب إثيوبيا، كينيا، جنوب السودان، الصومال، تنزانيا، بالإضافة إلي أوغندا رقم (7)، والسودان رقم، كما أن بعض دول الإقليم تحظى بقدر من الاستثمارات الأمريكية في مجال مبادرة الطاقة وبناء القدرات الأمنية للدول الإفريقية منها كينيا في شرق إفريقيا(1).

أولا: السياسة الأمريكية في إفريقيا.. محددات ومتغيرات.

بالتركيز على توجهات – متغيرات، ومحددات السياسة الأمريكية للتدخل في القارة الإفريقية، وفي إطار، السلوك الأمريكي للتدخل والتنافس على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية.، نجد أن المبادئ التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في نقاط:

1. إن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنتها صراحة، أن الألفية الثالثة، والقرن الحادي والعشرون سيكون أمريكياً، وه وما يعني تحرك الولايات المتحدة المعلن والصريح نح وإقامة إمبراطورية أمريكية في هذا القرن.
2. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في اختراق الأجواء الفرانكفونية، فضلاً عن اهتمام الساسة الأمريكيين لشريحة أ ولفئة الطبقة الحاكمة القوية في الدول الإفريقية.

بينما تعطي السياسة الأمريكية الأولوية للفئة الاقتصادية العليا، التي ترى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي المدخل إلى المن والاستقرار، وهذا ترجمة وتعبير عن المصالح القومية لأمريكا في القارة الإفريقية، ووسيلتها لبسط نفوذها السياسي المتنامي في إفريقيا جنوب الصحراء.

((1))– أ.د. محمود أبو العينين، **المرجع السابق ذكره**، ص83.

522 مجلة الدراسات الإفريقية

3. إن حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا يشغل بال الساسة الأمريكيين.

4. إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة ستواجه مجموعة من التحديات أهمها ما يتعلق بالحروب والعنف، وانهيار الدولة (الدولة الفاشلة) في مناطق الصراعات والأزمات الداخلية، بما فيه من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

5. يرى بعض المهتمين بالسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، أن هناك ربطاً بين الأزمات التي تعاني منها دول القارة الإفريقية، وقضايا الفساد السياسي، والحكومات الاستبدالية، وحالة الفقر والتخلف التي تعاني منها دول القارة، وانعكاسات ذلك على مجمل الأوضاع داخل تلك الدول، وه والأمر الذي ساعد مساعدة كبيرة على تنمية البيئة المناسبة لتنامي الإرهاب، والجماعات المتطرفة.

6. هناك اتجاه يربط بين فشل الدولة في تخليها عن دورها في جنوب القارة، وحركات التمرد، والمطالب الانفصالية الجهوية، والأقليات.. وفي هذا الإطار يتم تقسيم هذا المبحث لثلاث مطالب هي:

تأتي الاستراتيجية الأمريكية في شرق إفريقيا، ومواجهة النفوذ للمنافسين على الساحة الإفريقية التي تعتمد على محورين رئيسيين هما:

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث سبتمبر 2001: المقترب الأمني في إفريقيا

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن العولمة مثلما وفرت فرصاً لتحقيق الكثير من الازدهار، وتحسين مستويات المعيشة نتيجة ازدهار التجارة العالمية، والاستثمار، والتكنولوجيا والمعلومات، فقد خلّقت أيضاً تحديات جديدة، أ وما يمكن تسميته بالتهديدات الدولية الجديدة باستفحال وقوة الإرهاب الدولي العابر، والصراعات الداخلية العنيفة، والأوبئة العابرة، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة العابرة،وكل هذا يمكن إيجاده وتوفيره بسهولة في ما يعرف بالدولة الفاشلة Faild state، حيث أدركت الولايات المتحدة خلال وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أن الدول الهشة مثل

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

أفغانستان، والصومال، ومعظم دول الساحل الإفريقي، قادرة على تهديد كبير لمصالح العالم الأول، فالفقر والفساد، والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية عابرة، وعصابات الجرائم الدولية، وتجار أ وأمراء للحروب تعمل ضمن حدود الدولة القومية(1).

وتتبلور إستراتيجية أمريكية لقيادة العالم في الحرب ضد الإرهاب وفق وثيقتي الأمن القومي الأمريكي 2002، 2006، بهدف إقامة عالم آمن للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها، وجعل القرن الواحد والعشرين "قرناً أمريكياً" بمعنى قامة الإمبراطورية الأمريكية والتحكم بصورة شاملة في الكرة الأرضية، وكانت الحرب ضد الإرهاب، إحدى الركائز الأساسية للاهتمام الأمريكي بمنطقة شرق إفريقيا أ وما أسمته الولايات المتحدة باسم "القرن الإفريقي الكبير "Great Horn"منذ مبادرة كلينتون 1994، بالإشارة إلي المنطقة الساحلية(2).

عند النظر للقرن الإفريقي وفق هذا الاقتراب، نجد أنه يمثل مركب صراعي وأمني يتمتع بالخصوصية، حيث يطرح "الباحث" في وجود علاقة ارتباط وتأثيرات متبادلة بين الصراعات الداخلية، الدولة الفاشلة، سواء كانت إحداهما سبباً أ ونتيجة للآخر، كما تعود الصراعات والدولة الفاشلة في مجملهم إلى سياسات العولمة الرأسمالية، التي مرجعها التنافس الدولي على الموارد الإستراتيجية اللازمة، والسعي لتحقيق وتأمين المصالح، للدول الصناعية الكبرى في النظام العالمي، ومحاولات تحقيق ذلك عن طريق خلق الهيمنة والنفوذ للفواعل الجدد، أ والمحافظة عليهما من قبل الفواعل التقليدية تاريخياً، يجب النظر في الثقل الجيوستراتيجي للمنطقة، وآثاره على البيئة الدولية، ومن ثم تأثيراته على الإستراتيجية الأمريكية.

---

(1)– أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، **مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية– فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية**، 2010– 2011، ص 66.

((2))–أ.د. محمود أبو العينين، **المرجع السابق ذكره**، ص80.

مجلة الدراسات الإفريقية 524

تقود الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لهزيمة تلك التنظيمات في عدد من المناطق، عن طريق ممارسة الضغوط على شبكات تلك التنظيمات ومحاضنها، ويسهم الجيش الأمريكي بقوات قتالية محددة، وتكنولوجيات خاصة، وميكانيزمات تدريب محددة، لدعم الشركاء المحليين في استعادة بلادهم وتأمينها، كما يتطلب دحر هذه التنظيمات بحسب الوثيقة، دراسة الوشائج بين تلك التنظيمات ومجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمقصود بالطبع في حالة القرن الإفريقي حركة الشباب المجاهدين، وجماعات القرصنة البحرية، والحركات المسلحة الأخرى المناوئة للجيوش المدعومة أمريكياً، كالجيش الإثيوبي، والكيني، في شتى أصقاع الإقليم[1].

وبناء على ما تقدم أدخلت واشنطن القارة الإفريقية بقوة في أجندتها الأمنية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ثم شهد العام 2003 بداية تفعيل الاهتمام الأمريكي، حيث قام الرئيس الأمريكي بوش الابن بزيارة خمس دول إفريقية دفعة واحدة، وتم تأطير الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة بطرح مشروع "الأفريكوم" في عام 2007، وه وما أعلنت عنه أمريكا بأنه مشروع لنشر الاستقرار وزيادة أوجه التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة[2].

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في إفريقيا: تأمين مصادر الطاقة، والتجارة الدولية

حيث دخلت إفريقيا عصر إنتاج وتصدير البترول والطاقة في الألفية الجديدة (20 دولة إفريقية منتجة ومصدرة للبترول والغاز)، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية للاستيراد من إفريقيا بنسبة وصلت إلي 17من وارداتها الخارجية من البترول، وبدأت تخطط لرفع هذه النسبة لتصل إلي 25% اعتباراً من 2015[3].

((1))– أنس القصاص، **مرجع سبق ذكره**، 79.

((2))– على حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا.. الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
Studies.aljezeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.htm1

((3))– **نفسه**، ص 81.

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

أولاً- الدوافع الأمريكية المعلنة للسياسة في شرق إفريقيا:

تتمثل أهم الدوافع المحركة للسياسة الأمريكية في منطقة شرق إفريقيا..كما يلي:

1. الاستمرار في دعم الانتقال الديمقراطي، والاستمرار في تعزيز الحريات وتقدمها في إفريقيا.
2. العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات العنيفة في المناطق الإقليمية وحلها، وخاصة الصراع في السودان، والصومال، والصراعات في منطقة البحيرات العظمى... كما أن هناك أهداف أخرى غير معلنة مثل:

أ- التغلغل العسكري، وزيادة الوجود العسكري والاستخباراتي، من أجل حماية المصالح الأمريكية في القارة، وخاصة من التهديد الإرهابي، والقرصنة.

ب- حصار وتقليص نفوذ الإسلام السياسي في المنطقة، وفي إفريقيا الكبرى.

ت- دعم العلاقات مع القوى الإفريقية، ذات الدور الإقليمي، أ وذات المستقبل (نيجيريا- جنوب إفريقيا- إثيوبيا).

جاءت المحاولات الأمريكية بتوظيف أحاديتها القطبية في فرض سيطرتها على العالم بأسره، وه والتكريس الفعلي لعقيدة من و وسابقيه، فضلا عن التدشين للإمبراطورية الأمريكية في الألفية الثالثة، ثم جاء الاهتمام بإفريقيا من خلال عملية إعادة تقويم وترتيب للأوليات والأهداف الأمريكية فيها، وفق تغيير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بعد الحرب الباردة(1).

ثانياً: إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية American National Energy Policy

وما يعرف بتقرير ديك شيني Cheney Report الذي يشير فيه إلي ضرورة إنشاء قواعد عسكرية في جميع مناطق النفط في العالم من كازخستان إلى أنجولا لضمان أمن الطاقة الأمريكي، عبر إتباع إستراتيجية تعمل على إقصاء القوى الأكثر منافسة لها

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن حسن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، 25 ديسمبر، 2013، https://www.afrigatenews.net/article

مجلة الدراسات الإفريقية 526

(فرنسا– الصين– روسيا– الهند–...) وتطويع المجتمعات والدول الأفريقية بصورة تخدم النفوذ والمصالح الأمريكية على ألمدي القصير والطويل (الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء– 14 يونيو 2012).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم، ويعتبر النفط بالنسبة لها عنصر غير قابل للمساومة، فحيثما يوجد نفط يجب أن تكون أمريكا حاضرة وفي المقدمة، فيما يتعلق بواردتها من النفط الإفريقي، فهي تشكل قرابة الـ 15%–20% من واردتها النفطية، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 25% خلال سنوات قليلة، وه وما يوازي تقريباً حجم واردتها من منطقة الشرق الأوسط... وتسعى للسيطرة على النفط الإفريقي من أجل محاصرة النفوذ الأوروبي والصيني في القارة في هذا الملف.[1] وهو ما يستلزم:

1– ضرورة حماية مصادر الإنتاج النفطي لا سيما الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي في القارة، وذلك بما يضمن تصدير النفط ووصوله إلي الولايات المتحدة الأمريكية دون أي عرقلة أ وابتزاز.

2– ضرورة التحرر من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية وأنواع الطاقة، وتعد إفريقيا عنصراً هاماً في تلك الاستراتيجية.

3– ضرورة رصد تحركات أي منافس حقيقي أ ومحتمل في هذا الإطار من شأن تحركاته أن تضر بأمن الطاقة الأمريكي، وبالتالي الأمن القومي[2]. حيث يعد هذا الملف محور تقاطع الصيني– الأمريكي في إفريقيا، ويشهد معالم نزاع واضح وتنافس شرس، تظهر إحدى تجلياته في السودان، مع مخافة أن يتطور هذا النزاع مستقبلاً ليتحول إلى صراع، أ وأن ينتقل من السودان إلي دول أخرى مثل نيجيريا، وأنغولا، والجزائر، ونيجيريا.

((1))أ.د. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص15. على الرابط: C:/Users/VISION/Down

((2))على حسين باكير، **مرجع سبق ذكره.**

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

في هذا الإطار يؤكد "غازفينيان" في كتابه بعنوان "التدافع على النفط الإفريقي" أن الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز والتعدين، تمثل أكثر من 50% من الصادرات الإفريقية، 65% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا، وعليه فإن التدافع الكبير الثاني يعود في جوهره بشكل أساسي على قياس كل قوة من القوى المتنافسة قدرتها على الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الاستثمار في النفط، واليورانيوم، والماس، والذهب، والبوكسيت في إفريقيا(1).

ثالثاً: الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا.. إطار تأمين حركة التجارة الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين حركة التجارة الدولية:بحسب النظرية القائلة أن النظام الدولي الحالي نظام رأسمالي نيو– ليبرالي توفر وحداته الصغرى (سواء أكانت دولاً بحسب التعريفات الواقعية)(2)- (أم شركات متعددة الجنسيات حسب التعريفات الليبرالية) كل ما يلزم من أجل حماية حركة التجارة ورأس المال الدولي.

الخطة الأمريكية في التأمين البحري تُنَفذ عن طريق أساطيلها السبعة المنتشرة عبر محيطات وأبحار العالم تركز على حيادية أ وبمعنى أدق "أمركة" أعالي البحار، إلا أن الخطة الأمريكية ذات الأولوية القصوى لدى صانع الإستراتيجية الأمريكية تكمن في الانتشار على رؤوس المضايق الإستراتيجية، وفي محيطاتها، وذلك عن طريق إجراءات شديدة التعقيد والدقة، من أجل سلامة التجارة العالمية، التي تنتج منها الولايات المتحدة قرابة الربع، وتستورد منها ما يناهز الخمس كل عام، وتؤمن الولايات المتحدة الأمريكية المضايق عن طريق خطة تأمين إستراتيجية ترتكز على تأمين المحيط، ثم التأمين عند رأس المضيق ذاته، فعادة ما تحاط المضايق شديدة الحساسية، كمضيق جبل طارق، وباب المندب بتشكيلات بحرية ثابتة، أ وأن يكون على مشارف المضيق القاعدة البحرية الأساسية للأسطول الذي يغطي تأمين المضيق، ونظراً لعمليات

((1)) د. حمدي عبد الرحمن حسن، معضلات إفريقيا.. الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي، المستقبل للأبحاث المتقدمة، ص22. على الرابط:

((2)) Slaughter, Anne Marie: **International Relations, Principal Theories**- Princeton University Press.

مجلة الدراسات الإفريقية 528

القرصنة على سواحل الصومال تؤمنه بشكل استراتيجي قاعدة دييج وجارسيا للإمداد البحري (كبرى قواعد البحرية الأمريكية في المحيط الهندي)، ثم قاعدة سوقطرة قبالة سواحل اليمن في بحر العرب، والبحر الأحمر، هذا الى جانب مجموعة مكافحة القرصنة التابعة للناتو[1]، وقد بينت التحركات الأمريكية سر الاهتمام الأمريكي بأزمة الصومال في القرن الإفريقي، والتمركز العسكري أمام سواحل جيبوتي، وكذلك سر التوترات الحالية في شرق إفريقيا، وخاصة في السودان والصومال، لإمكانية خلق نفوذ أمريكي هناك[2].

المبحث الثاني: السياسية الأمريكية في مناطق الصراعات بإفريقيا.. رؤى جديدة

خضعت السياسة الأمريكية للولايات المتحدة تجاه إفريقيا سياق العولمة لعملية إعادة تقويم، ومن الواضح أن عملية إعادة التقويم للسياسة الأمريكية دفعت إليها التغير في أولويات السياسية الأمريكية في إفريقيا، تغيرت على أثرها رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية وهي المتعلقة بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في إفريقيا، ومدي تأثيرها، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تغيرات في سياساتها اتجاه إفريقيا في منتصف عام 1995، إذ أصدرت الإدارة الأمريكية تقريرها حول أمن إفريقيا الذي ربطته بسياسات التجارة الأمريكية، ومساعدات التنمية في إفريقيا[3].

إذا تحدثنا عن الصراعات التي تشهدها إفريقيا حالياً، وكيف إنها تهدد المصالح الأمريكية والغربية، وخاصة تلك التي تتعلق بمصادر الطاقة، فالصراعات قد تطال أحياناً مناطق آبار النفط ومناجم اليورانيوم.

في هذا الإطار تم تقسيم هذا المبحث لمطلبين رئيسيين هما:

((1)) Kimberly Marten, «**Russia's Back in Africa; is the Cold War Returning?**», The Washington Quarterly, 42 (4), 2019,p p. 155-170.

((2))تطورات الموقف الإقليمي والدولي، مقاتل من الصحراء، على الرابط:
moqatel.com/openshare/behoth/Siasia2/Karn- Afic/sec19.doc-cvt.htm

((3))– د. زينب عبد الله مكناش، (آخرون)، **الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية**، دراسة منشورة، المجلة السياسية الدولية، ص ص1217– 1218.

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

المطلب الأول: محددات السلوك الأمريكي في مناطق الصراعات بإفريقيا.

المطلب الثاني: آليات ومظاهر الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: محددات السلوك الأمريكي في مناطق الصراعات بإفريقيا

إن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في النزاعات الإفريقية، يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة بدءا من المساعدات الإنسانية إلي الدبلوماسية إلى العمل العسكري للتدخل في هذه الحالات، فإن صناع القرار الأمريكيين يتوخون الحذر والحساسية في وضع القواعد الأساسية للمشاركة، وفي نفس الوقت وضع قوانين حول أين ومتى يتم التدخل، والتي أصبحت مهمة صعبة بعد نهاية الحرب الباردة(1).

يتراوح السلوك ألتدخلي للولايات المتحدة الأمريكية في بعض مناطق الأزمات في إفريقيا بين أربعة أساليب للتدخل، أولها التدخل بفرض القوة الصلبة، أ والتدخل الناعم في بعض الأحيان. أ والإحجام عن التدخل خوفاً من التورط فيما يمثل ضرراً لمصلحتها في أحيان أخرى، أ والاكتفاء بوسطاء أ ووكلاء للتدخل في المنطقة في بعض الحالات.

أولاً- "إجماع واشنطن:"Washington Consensus"

أو ما يعرف باسم المشروطيات الدولية لتقديم المنح والمساعدات للدول الفقيرة والنامية، حيث وضعت الولايات المتحدة عدداً من الشروط لأجل تلقي المساعدات سواء منها أ ومن الجهات المانحة الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

حدد الخبير في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (PIIE) جون وليامسون عدداً من الشروط التي ينبغي تحقيقها أولاً، قبل تقديم المساعدات والمنح المالية للدول العاجزة، منها على سبيل المثال تحقيق الانضباط المالي من خلال تبني ميزانية متوازنة من

---

(1)– ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الأفريقية في النزاعات الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

530 مجلة الدراسات الإفريقية

خلال تقليل نسبة العجز في الموازنة والحيلولة دون ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي[1].

ثانياً– قانون النمو والفرص:

المنافسة العالمية الشرسة على الموارد والأسواق– تلك المنافسة التي بدأت بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (صاحبة النفوذ التقليدي في إفريقيا)، والصين، وروسيا، والقوى الأسيوية الأخرى كالهند... وغيرها، دفعها للاقتناع بالتخلص من مبدأ "مونرو" القديم، وأطلقت العنان لعملية التنافس، وحيث لم يعد هناك منطقة نفوذ مغلقة على أحد، بالإضافة إلي التركيز الأمريكي على التجارة البينية، بديلاً عن تقديم المساعدات[2].

بالتزامن مع الانفتاح الصيني على القارة الإفريقية في بداية الألفية الجديدة، أصدرت الولايات المتحدة ما يسمى "قانون النمو والفرص" "AGOA" في ماي و2000 من قبل الرئيس "بيل كلينتون" ليكون أحد الأطر الحاكمة الرئيسية للعلاقات الأمريكية الإفريقية في شقها الاقتصادي والتنموي، كما اعتبرت واشنطن أن قانون "agoa" فرصة لإدماج الاقتصاد الأفريقي جنوب الصحراء بالاقتصاد العالمي.

بعد ما يقارب عقدين على تدشين قانون أجوا أصبحت هناك 39 دولة أفريقية جنوب الصحراء في عام 2019 تتمتع بامتيازات القانون، وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن القانون ساعد على زيادة التبادل التجاري بين الجانبين، حيث زادت الواردات الأمريكية منذ 2001 وحتى 2017 بنسبة مقدارها 68%. كما بلغت واردات أجوا الغير نفطية في عام 2018 حوالي 4,3 مليار دولار، أي أكثر من ثلاث أضعاف ما كانت عليه في 2001[3].

((1))John Williamson, What Washington Means by Policy Reform, Peterson Institute For International EcoAT:
httPS://WWW.piee.com/commentary/speeches-papers/what-washington-means-policy-reform

((2))أ. د. محمود أبو العينين، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

((3))Africa,Office of the United State Trade Representative, https://ustr.gov/countries-regions/africal

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

ثالثاً– مرحلة التغيرات الفكرية في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا: (فترة أوباما).

شهدت فترة أوباما مراجعة شبه جذرية لتحركات الإدارة السابقة لها، فكانت أولى قراراتها أنها ستعيد النظر بشأن القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)؛ نظرًا لأن إنشاءها خلق حالة من التخبط وتضارب ردود الفعل الأفريقية إزاءها. وبالرغم من الزيارات الخمس التي أجراها أوباما للقارة وأوامره بزيادة الدعم العسكري للصومال والكاميرون وتشاد في حربهم على الإرهاب، بل وصل الأمر إلى إنشاء قواعد عسكرية في أكثر من عشر دول أفريقية؛ إلا أن الاهتمام بملف الإرهاب وتطوير السياسة الأمنية والعسكرية التي انتهجها بوش لم تكن على رأس أولوياته، في المقابل انصب تركيزه على مناطق أخرى من العالم؛ لتتحطم بذلك الآمال المعلقة عليه نظرًا لأصوله الأفريقية.

بدا واضحًا أن سياسة أوباما لم تؤتِ ثمارها المرجوة بشأن مواجهة الإرهاب، فقد شهدت فترته تغلغلًا واضحًا للجماعات الإرهابية في أفريقيا جنوب الصحراء، بل كانت الأفريكوم سببًا غير مباشر في تمدد تلك الجماعات للعمق الأفريقي، فعلى سبيل المثال، نجد أن التدخل الذي قامت به الأفريكوم في ليبيا عام 2012 للإطاحة بنظام القذافي بالتنسيق مع عمليات الناتو وكان الدافع وراء هروب الكثير من الطوارق والمرتزقة الذين كانوا يعملون بالجيش الليبي، وعودتهم إلى دول عدة مدججين بالسلاح، كما حدث في شمال مالي وتعاونهم مع طوارق الشمال الذين تمردوا على الأوضاع السياسية والاجتماعية؛ ليشكلوا بذلك بقعة إرهابية غاية في الخطورة أثرت في أمن الساحل الغربي، ولم يكن للإدارة الأمريكية حينذاك تعليق سوى إعلان قائد القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا الجنرال كارتر هام أنه لن يكن هناك حل عسكري، ولن تقبل الولايات المتحدة سوى بالحلول الحوارية والدبلوماسية لتهدئة الوضع في شمال مالي(1).

---

(1)– نهال أحمد السيد، ترتيب الأوراق من جديد.. هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن؟، 22 فبراير 2021، دراسات، مركز المسبار للدراسات والبحوث، على الرابط: https://www.almesbar.net

مجلة الدراسات الإفريقية 532

فـإدارة أوبامـا سـعت لخلـق تـوازن بـين السياسـة الأمنيـة والأوضـاع المدنيـة تجنبًـا للانتقادات التي وجهت لإدارة بوش بتركيزها على الجانب الأمني مهملة حقوق الإنسان والقضـايا المدنيـة، فركـز أوبامـا اهتمامـه علـى المشـاريع التنمويـة ودعـم تجـارب الحكـم الرشيد وتعنيف الانقلابات والانتقال غير السلمي للسلطة، وه وما أسفر تدريجيًا عن تراجع نسبي لنفوذ الولايات المتحدة بأفريقيا لصالح فواعل دولية أخرى.

رابعاً– السياسة الأمريكية في مواجهة النفوذ والمد الصيني في إفريقيا:

إن ظهور الصين كقوة عالمية متصاعدة تحتم ضرورة انتباهها إلى إفريقيا، فشراكة الصين الجديدة واستراتيجيتها مع إفريقيا، كشفت عنها قمة بكين حيث انعقد منتدى التعاون الصيني– الإفريقي في نوفمبر 2006،حيث مثل هذا المؤتمر لحظة تاريخية في علاقات الصين بأفريقيا، في ظل مشاركة 43 رئيس دولة ومجموعة 48 من الوفود الأفريقية، ثم أعقبها زيارات متكررة لكبار المسئولين الصينيين، بمن فيهم الرئيس "هـ وجينتاو"– ثم "ولي زاوينج" وزير الخارجية ل 15 بلد أفريقي مختلف.

وما يميز التعامل الصيني مع إفريقيا في عدم ارتباطه بإجراءات صندوق النقد الدولي أو الدفع باتجاه الشروط السياسية، وما يتعلق منها بضرورة التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد أ وقضايا حقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا التي تعدها كثير من الدول تدخلا مباشرا في صميم شئونها الداخلية.

تعد الصين احدي أهم القوى الدولية الواعدة وأحد أقطاب النظام الدولي المنتظر أن يكون متعدد الأقطاب، وللصين سياسة هادئة ومستقرة في القارة على مدار الخمسين عاماً الماضية من منظور تقديم نفسها وحتى الآن على أنها إحدى دول العالم الثالث النامي في محاولة منها للحصول على موطئ قدم لها في القارة الإفريقية حتى نجحت بالفعل في ترسيخ تلك العلاقة.

وعلى الرغم من الاهتمام الواضح الذي توليه الصين للعلاقات والشراكة مع إفريقيا عموما ومنطقة القرن الأفريقي على وجه الخصوص، وفي ظل الحرص الصيني على ضرورة استمرار وتعزيز تلك العلاقات، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

الوجود والتوسع والنفوذ الصيني هناك، فالجهود والمساعدات المختلفة والمستمرة سواء في المجالات الدبلوماسية والسياسية أ وفي المجال الاقتصادي والعسكري، ليس بإمكان الصين التنازل عنها أمام الاندفاع والتوسع الأمريكي المتنامي أ وأمام حسابات التنافس الدولي، ولا سيما الأمريكي والأوربي، ويكون ذلك على حسابات الصين وتحركاتها في الوقت الراهن.

تمثل ردود الأفعال الأمريكية على تنامي الاهتمام والحضور الصيني في منطقة القرن الإفريقي واحدة من أهم التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في إفريقيا- حيث أن هناك قلق في واشنطن حول التسهيلات التي تقدمها الصين لإفريقيا في مجال المساعدات، والتي لا تتقيد مطلقا بأية شروط أ وأبعاد إنسانية أ وسياسية، إذ ترفض الصين ربط علاقاتها مع القارة السمراء سواء بسجلات حقوق الإنسان أ والشرط الديمقراطي، أ والتكيف الهيكلي على نح وما تذهب به الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. وقد أصبحت هذه السياسة الصينية رسمية بالفعل، بعد أن أعلن رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" أثناء القمة الصينية- الأفريقية الأخيرة أن المساعدات الصينية لإفريقيا هي مساعدات مخلصة غير أنانية وغير مشروطة.

وفي هذا الصدد يشير تقرير "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية" إلى أنه في ضوء الارتباط والعلاقة الإيجابية الواضحة بين النم والمتسارع للنفوذ الدبلوماسي للصين من ناحية، وتزايد معدلات النم والاقتصادي والأهمية الاقتصادية للصين من ناحية أخرى، يجب أن تتشكك الولايات المتحدة في مصداقية إعلان الصين التزامها بمسؤولياتها "الجيو- سياسية"، وأنه في ضوء تصاعد النفوذ الصيني يأتي على حساب دعم الصين للنظم القمعية والدول المارقة، واحتمال تحولها إلى قوة موازية للولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد، هي قضية أصبحت موضع اهتمام الولايات المتحدة وأوربا وقلقهما.

هكذا تعمل القوى الكبرى على تنمية نفوذها في القارة الإفريقية، فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول استغلال أدواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال تفردها

مجلة الدراسات الإفريقية 534

بقمة النظام العالمي، بينما تعمل القوى الأخرى "فرنسا – بريطانيا" من خلال روابطها السابقة مثل الفرانكفونية والكومنولث، أ ومن خلال إنشاء روابط أو منتديات جديدة بينها وبين إفريقيا مثل الصين واليابان وقانون "الفرص والنم والأفريقي الأمريكي AGAD، وأيضا من خلال العلاقات الثنائية في محاولة من الدول الكبرى أن تستغل أية ميزة نسبية لها في هذا السياق.

المطلب الثاني: آليات ومظاهر الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية.

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، حيث برزت العديد من القضايا العالمية والمحورية، كانت إفريقيا في القلب منها، مثل قضايا التحول الديمقراطي، وتأمين الممرات الملاحية جراء عمليات القرصنة، وفي مواجهة جماعات الإسلام السياسي المعادية لأمريكا، الأمر الذي جعل القارة الإفريقية تحتل مرتبة متقدمة في السياسة الأمريكية[1].

أصبحت هناك العديد من الأدوات والآليات التي تسخر وتوظف من أجل تيسير التدخلات وإتمامها بطرق وأساليب غير مباشرة، وبأساليب متنوعة من جانب الدول الفاعلة في النظام العالمي، تأتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سواء ذلك على المستوى الفردي أ والجماعي، ويأتي ذلك في إطار منظومة رأسمالية عالمية، أصبحت تهيمن على توجيه ومسار الدول وإخضاعها، لتحقيق أهداف مضمرة وخافية، ولكنها تصب في صالح الفواعل الرئيسيين(الدول السبع الصناعية الكبرى والتي أصبحت تسمي بدول الثمانية (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، فرنسا، وإيطاليا، وكندا، واليابان، وروسيا) في النظام العالمي.

أولاً– أدوات التدخل المباشرة وغير المباشرة في شئون الدول:

تتنوع أدوات التدخل الدولي من حيث النوع– والطريقة، والتي يمكن إيجازها في:

((1))محمد الدابولي، "**التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا .. دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة**"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 11/17/ 2019، على الرابط:
https://pharostudies.com/?p=2887

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

1. أجهزة الاستخبارات... المعلومات:وترتبط أجهزة وأنظمة المخابرات والمعلومات لتلك الدول الرأسمالية المتقدمة، بالعديد من الروابط والعلاقات الوثيقة مع الأجهزة المناظرة لها في الدول الحليفة في المنطقة، كما ترتبط بذات الروابط مع الجماعات المعارضة والمناوئة لأنظمة الحكم الغير حليفة لها في المنطقة، لترتيب عمليات التدخل بناء على معلومات متبادلة.

2. مؤسسات التمويل الدولية:كما أن المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، يأتي على رأسها (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي)، فقد أصبحا أداتين من أدوات الضغط الدولي على الدول الضعيفة "المقترضة" لتنفيذ سياسات معينة، كما يجرى توظيف قدرات الشركات متعددة الجنسيات، وإمكانياتها للتأثير الاقتصادي والمالي والاستثماري ولاستخراجي على دول العالم الثالث، لتأكيد ظاهرة العولمة على كافة المستويات، لا سيما أنها تسيطر على حوالي 80% من المبيعات على مستوى العالم.

3. الكنيسة العالمية.. المؤسسات الفرعية المنبثقة منها: جميعها تؤدي أدواراً وأنشطة سواء ما يتعلق بالترويج بما يسمى بالحروب على الإرهاب، أ والتأثير على صانعي القرار ومتخذيه داخلياً، وخارجياً، كما ه والحال في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نهج اليمين الديني والضغوط التي توجه على المستوى المؤسسي الكنسي وعلى المستوى الفردي القس جون دانفورث المبعوث الرئاسي الأمريكي للسودان،كذلك بعض الدول الغربية الأخرى كبريطانيا، والنرويج، والدانمارك(1)، كما إن الجهود المتعلقة بالتنصير في كل من إثيوبيا والصومال والسودان وأوغندا هي وجه آخر من أوجه حقيقة ما تقوم به الكنيسة العالمية من جهود مساعدة لعمليات التدخل، حتى وإن اتخذ شكلاً إنسانيا(2).

((1))– د. زينب عبد الله مكناش، **مرجع سبق ذكره**، ص1209.

((2))– **نفسه.**

مجلة الدراسات الإفريقية 536

وعليه فإن مجمل التحولات في الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا هي جزء من إستراتيجية أمريكية سياسية وعسكرية شاملة (كونية Globle)– استراتيجية الطاقة القومية الأمريكية American National Energy Policy– أ وما يعرف بتقرير ديك شيني Cheney Report الذي يشير فيه إلي ضرورة إنشاء قواعد عسكرية في جميع مناطق النفط في العالم من كازخستان إلى أنجولا لضمان أمن الطاقة الأمريكي، عبر إتباع إستراتيجية تعمل على إقصاء القوى الأخرى المنافسة لها (فرنسا– الصين– روسيا– الهند–...) وتطويع المجتمعات والدول الأفريقية بصورة تخدم النفوذ والمصالح الأمريكية على المدي القصير والطويل (الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء– 14 يونيو 2012).

الإشكالية المبحوثة هي: كيف تضمن الولايات المتحدة تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القارة الإفريقية في ظل تنافس القوى الكبرى عليها؟.. لذلك أصبحت السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا بين الثابت والمتغير.

ثانياً– أبرز مظاهر الوجود العسكري الأمريكي "القواعد العسكرية".. في إفريقيا.

من أبرز وأخطر مظاهر الوجود الأمريكي في القارة هي الانتشار العسكري والأمني في الأقاليم بصفة عامة، وفي المناطق الإستراتيجية في القارة بصفة خاصة، وتتمثل في الآتي:

1. القيادة الأمريكية الموحدة لإفريقيا (أفريكوم): التي تقرر إنشاؤها عام 2006–2007، وذلك كرد فعل على الأحداث الإرهابية التي شاهدتها منطقة شرق إفريقيا.
2. الوجود العسكري الأمريكي في قاعدة "كامب ليمونيه":والتي تأسست في 2003، والقاعدة مؤجرة من جيبوتي، وتشمل حوالي 400 فرد من القوات الخاصة، بالإضافة إلي 12 قطعة بحرية[1].

((1))– **نفسه**، ص ص 81–82.

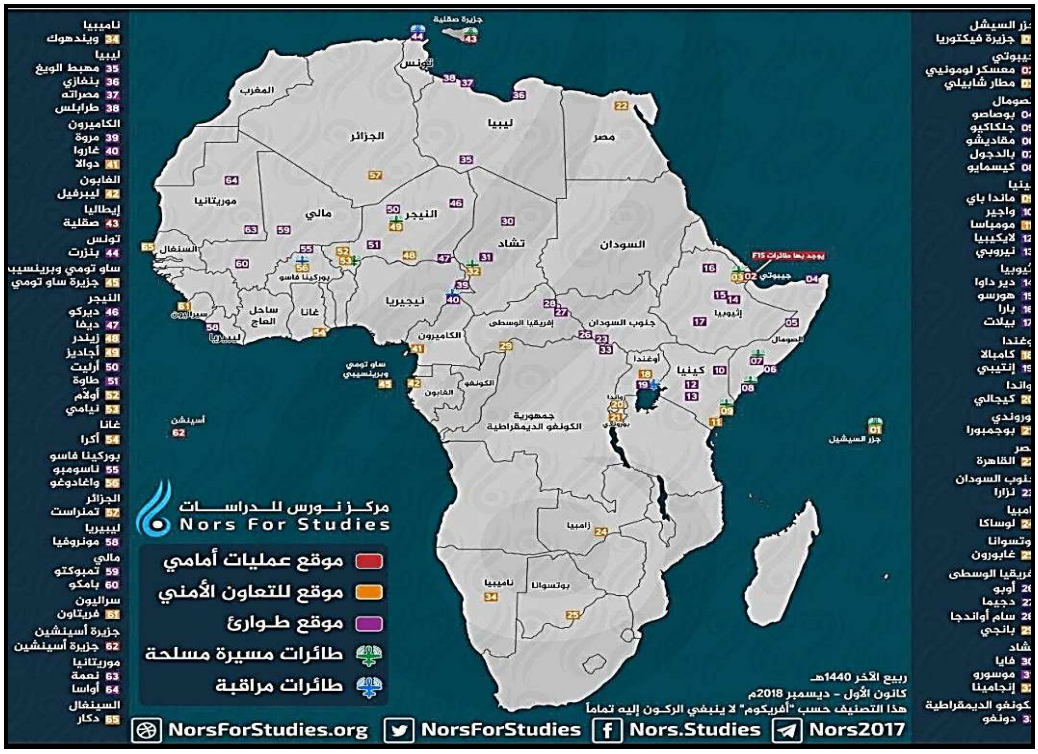

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

3. تمركزات متعددة في شرق إفريقيا: بالإضافة إلى قاعدة ليمونيه، يوجد العديد من التمركزات العسكرية الأمريكية الأخرى في شرق إفريقيا، مثل قاعدة سيمبا في كينيا التي تضم عناصر من سلاح المظلات في الجيش الأمريكي، وتساهم القاعدة في محاربة حركة شباب المجاهدين، كما توجد قوات طوارئ أمريكية في مدينة بجمبورا عاصمة بوروندي، كما تستخدم القوات الأمريكية مطار كسماي وفيجنوب الصومال في إدارة العمليات العسكرية، وكذلك موقع نزارة في جنوب السودان، ومطار عنتيبي في أوغندا، وتتردد أنباء عن وجود تمركز عسكري في منطقة غرب مينش جنوب إثيوبيا منذ عام 2011(1).

خريطة رقم (10)

القواعد والمواقع العسكرية الأمريكية في قارة أفريقيا

جزر السيشل
01 جزيرة فيكتوريا
جيبوتي
02 معسكر لومونيي
03 مطار شابيلي
لصومال
04 بوصاصو
05 جلكايو
06 مقاديشو
07 بالدجول
08 كيسمايو
ينيا
09 ماندا باي
10 واجير
11 مومباسا
12 لايكيبيا
13 نيروبي
ثيوبيا
14 دير داوا
15 هورسو
16 بارا
17 بيلات
وغندا
18 كامبالا
19 إنتيبي
واندا
20 كيجالي
وروندي
21 بوجمبورا
صر
22 القاهرة
جنوب السودان
23 نزارا
امبيا
24 لوساكا
وتسوانا
25 غابورون
فريقيا الوسطى
26 أوبو
27 دجيما
28 سام أواندجا
29 بانجي
شاد
30 فايا
31 موسورو
32 إنجامينا
كونغو الديمقراطية
33 دونغو
ناميبيا
34 ويندهوك
ليبيا
35 مهبط الويغ
36 بنغازي
37 مصراته
38 طرابلس
الكاميرون
39 مروة
40 غاروا
41 دوالا
الغابون
42 ليبرفيل
إيطاليا
43 صقلية
تونس
44 بنزرت
ساو تومي وبرينسيب
45 جزيرة ساو تومي
النيجر
46 ديركو
47 ديفا
48 زيندر
49 أجاديز
50 أرليت
51 طاوة
52 أولّام
53 نيامي
غانا
54 أكرا
بوركينا فاسو
55 ناسومبو
56 واغادوغو
الجزائر
57 تمنراست
ليبيريا
58 مونروفيا
مالي
59 تمبوكتو
60 بامكو
سراليون
61 فريتاون
جزيرة أسينشين
62 جزيرة أسينشين
موريتانيا
63 نعمة
64 أواسا
السينغال
65 دكار
جزيرة صقلية
تونس
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
السنغال
بوركينا فاسو
ساحل العاج
غانا
نيجيريا
ليبيريا
سيراليون
جيبوتي
يوجد بها طائرات F15
إثيوبيا
الصومال
جنوب السودان
إفريقيا الوسطى
الكاميرون
أوغندا
كينيا
رواندا
بوروندي
ساو تومي وبرينسيبي
الغابون
الكونغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية
أسينشن
جزر السيشل
زامبيا
ناميبيا
بوتسوانا
مركز نورس للدراسات
Nors For Studies
🟥 موقع عمليات أمامي
🟧 موقع للتعاون الأمني
🟪 موقع طوارئ
طائرات مسيرة مسلحة
طائرات مراقبة
ربيع الآخر 1440هـ
كانون الأول - ديسمبر 2018م
هذا التصنيف حسب "أفريكوم" لا ينبغي الركون إليه تماماً
NorsForStudies.org
NorsForStudies
Nors.Studies
Nors2017

المصدر: https://www.google.com/search?source=univ&tbm=isch&q

---

[1] – محمد الدابولي، **مرجع سبق ذكره.**

538 مجلة الدراسات الإفريقية

كشفت وثائق نشرها موقع المؤسسة الأمريكية "The intercept" حول الحضور العسكري للولايات المتحدة بإفريقيا، بأن الجيش الأمريكي لديه "بصمة ضوئية" في إفريقيا. وتعرض هذه الوثائق شبكة واسعة من القواعد.

وفقا للإحاطة المعلوماتية التي تم الحصول عليها من مستشار العلوم في أفريكوم" بيتر إ.تيل" من قبل The intercept عام 2018عبر قانون حرية المعلومات، وفر نافذة فريدة على الشبكة الممتدة للمواقع العسكرية الأمريكية في إفريقيا[1].

دفع تزايد الاهتمام الأمريكي بإفريقيا خاصة مع تصاعد نفوذ الجماعات الإرهابية، وتزايد الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي- جعل الإدارة الأمريكية إلى التفكير بشكل جدي في تشكيل قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا، تكون مهامها تولي العمليات العسكرية الأمريكية في القارة.، ففي فبراير 2007، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبلي وبوش عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، ومنذ الوهلة الأولى للإعلان عن الأفريكوم تضاربت ردود الأفعال الإفريقية ما بين مرحب، ومعارض، حيث رحبت كل من السنغال ومالي وليبيريا باستضافة مقر الأفريكوم، فيما عارضت نيجيريا وجنوب إفريقيا، والجزائر فكرة وجود الأفريكوم داخل دول الاتحاد[2]. الإفريقي. وتعود المخاوف الإفريقية من السوابق العسكرية السيئة التي ارتكبتها واشنطن في الصومال عام 1993، والعديد من الدول غرار ما حدث في أفغانستان والعراق، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلي نقل مقر قيادة الأفريكوم في مدينة شتوتجارت الألمانية،. .بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تدشين الأفريكوم حظيت الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 46 تمركزاً عسكرياً في إفريقيا.

([1])منتدى التحالف لعلوم الدفاع، "الحضور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا" 13-12-2018، على الرابط الالكتروني: **https://www.udefense.info/threads**

([2])محمد الدابولي، التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا.. دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة، دراسة منشورة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 17-11-2019، على الرابط: **https://pharostudies.com/?p=2887**

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

ثانياً- الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا: رؤى وسيناريوهات

في قراءة تحليلية لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (سيدني) لعام 2020، الذي أوضح وضع الإرهاب العالمي خلال عامي 2019-2020، نجد أن الدول الإفريقية كانت على رأس دول العالم تأثراً بوضع الإرهاب العالمي، وبالعمليات الإرهابية. فقد خلال عام 2020 تزايداً ملحوظاً في معدلات نشاط التنظيمات الإرهابية، حيث وصل عدد الهجمات لحوالي 3471عملية، أسفرت عن مقتل (10460) ضحية، في حين صُنف تنظيم داعش التموضع غرب إفريقيا متمركزاً بشكل رئيسي في كل من الكاميرون وتشاد، ونيجيريا، والنيجر، بالأكثر خطورة على مستوى العالم، حيث بلغ عدد أعضائه تقريباً حوالي (3500) إرهابي(1).

ومما يزيد الأمر خطورة بعد قرار ترامب سحب القوات الأمريكية من الصومال، حيث سيعزز ذلك تنامي أنشطة حركة الشباب المجاهدين في الإقليم الشرقي، بالتزامن مع شراسة الهجمات الداعشية في أقاليم القارة المختلفة، ما يعني أن العمليات الإرهابية ستشهد تصاعداً مستمراً خلال الفترة المقبلة، ليمثل ذلك تحدياً ثقيلاً بالنسبة للأفارقة، والأمن العالمي، واعتبار أن إفريقيا هي التي تمثل خطورة في ذلك، وإرجاع ذلك إلى الدولة الفاشلة في إفريقيا.

المطلب الثالث: سيناريوهات الإستراتيجية الأمريكية في المرحلة المقبلة

رغم أن الرئيس بايدن لم يبِد الاهتمام المطلوب أثناء حملته الانتخابية بشأن ملف مواجهة التنظيمات الإرهابية في أفريقيا، حتى أنه لم يعلق على قرار ترامب ديسمبر المنصرم حول سحب القوات الأمريكية من الأراضي الصومالية، وجُل ما تناوله بشأن أفريقيا أثناء حملته الانتخابية هـ ونيته عقد قمة للقادة الأفارقة على غرار ما فعل الرئيس أوباما عام 2014 إلا أنه يوجد ثلاث سيناريوهات متوقعة لسياسة بايدن العسكرية تجاه مكافحة الإرهاب بأفريقيا.

((1))global terrorism index2020, available at:
https://www.visionofhumanity.org/wp- Control/ uploads / uploads/2020/11/GTI-2020- WEB-1.PDF

مجلة الدراسات الإفريقية 540

السيناريو الأول:

هناك عدة معطيات تدفعنا لطرح هذا السيناريو، لعل أبرزها تجاهل ملف مكافحة الإرهاب، وتراجع أولويته تمامًا على صعيد الخطاب السياسي لبايدن، الذي لم يلتفت إلى الوضع الأمني في القارة وكيفية التصدي له، في المقابل تصدرت التحديات الداخلية جُملة خطابه، كالانقسامات التي دبت في بنية المجتمع الأمريكي، والتي شاهدناها بوضوح فور الإعلان عن نتيجة الانتخابات الرئاسية، إلى جانب وضع الاقتصاد الأمريكي، وتأثير جائحة كورونا على بنيته، والبحث عن آليات للمواجهة[1].

ويعكس تصريح بايدن المتكرر بشأن رغبته في إنهاء حروب الولايات المتحدة الأبدية علامة استفهام بشأن ماهيته، فهل يُعد بمثابة إعلان ضمني عن تخلي واشنطن عن حروبها بالخارج، وانكبابها على ملفات أخرى دون الملف الأمني والعسكري بالخارج.

ولو افترضنا صحة هذه الفرضية فهذا يعني أن الوضع الأمني بالقارة في خطر بالغ، ولعل قرار الرئيس بايدن في الرابع من فبراير الجاري بتوقف دعم الولايات المتحدة للعمليات العسكرية في اليمن، بما في ذلك بيع الأسلحة.

من أهم المعطيات التي تدفعنا لطرح هذا السيناريو، ومن ناحية أخرى لابد أن نضع المواقف السابقة لبايدن على مدار حياته السياسية ضمن المعطيات، حيث اعتراضه عام 2007 على زيادة القوات الأمريكية في العراق وإشرافه على السياسة الأمريكية لسحب القوات من العراق عام 2011، ما يعني أنه يميل إلى حد كبير نح وتقليل التدخلات العسكرية الخارجية، ولكن رغم ما سبق يظل هذا السيناريو الأضعف، خاصة وأن رؤية بايدن تستهدف إعادة مكانة الولايات المتحدة، وريادتها للعالم، وانسحابه من

((1))Facing Intensifying Crises, Biden Pledges Action to Address Economy and Pandemic,the new Yorktimes,14/1/2021,available at: https://cutt.us/4ukA

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

ساحة مواجهة الإرهاب، يعني مزيد من تراجع ثقل واشنطن وإفساح المجال لعواصم أخرى كي تسد الفراغ الأمريكي(1).

السيناريو الثاني: سياسة عسكرية صارمة. "إدارة ج وبايدن".

ربما خلفيات كبار مساعديه تعزز هذا السيناريو، حيث قام بتعيين أنطوني بلينكين وزيرًا للخارجية، يمتلك وجهة نظر تتمحور حول ضرورة أن تتولى الولايات المتحدة دور قيادي في العالم، وعدم السماح للصين بملء أي فراغ.

ومن جهة أخرى هناك دور مرتقب يمكن أن تلعبه أفريل هاينز مديرة المخابرات المركزية في إدارة بايدن، والتي أسندت إليها وظائف مجلس الأمن القومي، ووكالة المخابرات المركزية في إدارتي بوش وأوباما، حيث كانت من رعاة برنامج أوباما الذي استهدف تصفية الإرهابيين بطائرات مسيرة، وأثارت قلقًا كبيرًا لدى جماعات حقوق الإنسان نتيجة لسياستها الشرسة، فربما سيكون لهؤلاء المساعدين بخلفياتهم العسكرية والأمنية دورًا في اتجاه بايدن نح وتبني سياسة عسكرية صارمة تجاه أفريقيا، عبر الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي وتوسيع عمليات مكافحة الإرهاب، عن طريق إعادة هيكلة تمركز القوات الأمريكية، وربما يكون هذا السيناريو والأقل توقعاً.

السيناريو الثالث:إستراتيجية هجينة.

يرتكز هذا السيناريو وحول قيام الإدارة الجديدة بخلق توليفة بين إستراتيجيتي بوش وأوباما عبر المزج بين التوجه العسكري والقوى الناعمة، ويعزز من ذلك موافقته على تفعيل إستراتيجية الرئيس أوباما، التي أوصى بتطبيقها في أفغانستان والمعروفة بإستراتيجية مكافحة الإرهاب الزائد Counterterrorism Plus، وذلك خلال عمله في منصب نائب الرئيس خلال الفترة من 2009–2017.

((1))A Democratic Leader on Foreign Policy, in Iraq and the Balkans,the new York times,23/8/2008,available at:
https://www.nytimes.com/2008/08/24/us/politics/24policy.html

مجلة الدراسات الإفريقية 542

ترتكز تلك الاستراتيجية على استخدام مجموعة صغيرة من القوات الخاصة والدعم ألاستخباراتي، والقيام بتوجيه ضربات عسكرية مركزة في مناطق ارتكاز التنظيمات الإرهابية، كما الحال في مالي وشمال نيجيريا وشمال موزمبيق والصومال وتجمع تلك الإستراتيجية بين التوجهين الناعم والصلب، وهناك عدة مؤشرات ترجح هذا التوجه:

- تُعد الإستراتيجية المذكورة متعددة الفوائد،حيث ستضمن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في القارة وتقلل نفقات الدفاع والتمويل العسكري، وقد أثبتت فاعليتها بالصومال خلال فترة أوباما الثانية واستمر ترامب في تطبيقها خلال رئاسته.
- التحديات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا ستدفع الإدارة الأمريكية الجديدة نح وتخفيض نفقاتها الدفاعية والعسكرية لمواجهة الإرهاب بالخارج، وبخاصة أن الموازنة الفيدرالية الأمريكية سجلت عجزًا بلغ 3.1 تريليونات دولار خلال العام المالي الماضي، ومن أهداف إستراتيجية مواجهة الإرهاب الزائد ه ومواجهة سريعة للتنظيمات الإرهابية بأقل تكلفة عسكرية، وه وما سيعزز تبني بايدن لها.
- تحدي الانقسامات المجتمعية الأمريكية ومحاولة تغيير الانطباع العالمي السلبي الذي اتخذته معظم دول العالم، والذي زعزع فرضية أن الولايات المتحدة هي واجهة الديمقراطية والليبرالية والتنوع العرقي،وهي مهمة ليس بالسهولة تحقيقها في أشهر بسيطة، حيث سيتطلب مواجهتها العمل على إصلاح الخلل الهيكلي في بنية جهاز الاستخبارات الذي اتهم مرارًا بالفساد، بالإضافة إلى مواجهة التطرف العرقي لليمين الأبيض العنصري؛لذا من الصعوبة أن تورط الإدارة الجديدة نفسها في سباقين طويلي الأمد: داخليًا من حيث محاولة إعادة اللُحمة المجتمعية، وخارجيًا على صعيد مواجهة الإرهاب في إفريقيا الذي سيتطلب دعمًا ماديًا وعسكريًا كبيرًا يصعب التضحية به في ظل هذا الوضع المضطرب.
- وجود اتجاه غالب يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين بشأن دعم نهج أقل عسكرة على الصعيد الخارجي فيما يتعلق بمواجهة التطرف.

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

ولعل سيناريو الإستراتيجية الهجينة هو الأكثر ترجيحًا بين السيناريوهات، فهناك حاجة ملحة لإعادة هيكلة الإستراتيجية العسكرية والأمنية للولايات المتحدة تجاه أفريقيا، وذلك عبر المزج بين القوتين الصلبة والناعمة، ودمج الدول الأفريقية الأكثر تأثرًا بالعمليات الإرهابية كمالي ونيجيريا وبوركينا فاسو في تلك الإستراتيجية، من خلال إنشاء مراكز عمليات مشتركة تعتمد على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وه وما من شأنه توفير تفاصيل ومعلومات مكثفة قبل شن أي هجمة، من ثم تقليل الخسائر بين صفوف المدنيين(1).

- **خاتمة**

نهضة إفريقيا لن تكون بالإطناب في خطاب الضحية الأبدية للاستعمار أ وفي تمجيد الماضي النضالي، فقبل تحميل الآخر الأوروبي وحديثاً الآخر الأمريكي أ والصيني تبعات تراجع الأمور، يتعين مساءلة الذات وعدم التردد في المفاضلة بين نفوذ بكوابح وإكراهات وبين نفوذ بدونها، لأن الثاني أكثر ضرراً من الأول. فغياب الكابح/المستلزم الأخلاقي في سياسة كل من روسيا والصين سيزيد تأزم الوضع السياسي في البلدان الإفريقية بسبب دعمهما للتسلطية، مما يعيد في نهاية المطاف إنتاج الأزمات السياسية في هذه الدول وما ينجم عنها من تدخلات أجنبية جديدة، وهكذا دواليك. فتجربة القوى الغربية في القارة أثبتت أن المراهنة على الأمن التسلطي) دعم الأنظمة التسلطية (على حساب الأمن الديمقراطي، ساهم في زيادة تأزم الأوضاع في القارة سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

---

(1) نهال أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**.

مجلة الدراسات الإفريقية 544

قائمة المراجع:

- **الرسائل العلمية:**

1. أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية– فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010– 2011، ص 66.
2. ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الأفريقية في النزاعات الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

- **البحوث والدراسات المنشورة:**

1. باحثون في مؤتمر للجزيرة للدراسات: مصالح القارة الإفريقية في الشراكة العادلة مع القوى الدولية المتنافسة، التنافس الدولي في إفريقيا– دوافعه وأطرافه وأبعاده، 19 يونيو 2021، على الرابط الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/events/event-5071
2. د. محمود زكريا محمود، حول السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 24–2–2022، على الرابط الالكتروني: https://pharostudies.com/?p=9461
3. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، 18 يناير 2014،على الرابط: www.afrigatenews.net
4. على حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا.. الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
Studies.aljezeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.htm1
5. د. حمدي عبد الرحمن حسن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، 25 ديسمبر، 2013، https://www.afrigatenews.net/article

الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي

6. أ.د. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص15. على الرابط: C:/Users/VISION/Down

7. د. حمدي عبد الرحمن حسن، معضلات إفريقيا.. الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي، المستقبل للأبحاث المتقدمة، ص22. على الرابط:

Slaughter, Anne Marie: International Relations, Principal Theories-Princeton University Press.

8. تطورات الموقف الإقليمي والدولي، مقاتل من الصحراء، على الرابط:

moqatel.com/openshare/behoth/Siasia2/Karn-Afic/sec19.doc-cvt.htm

9. نهال أحمد السيد، ترتيب الأوراق من جديد.. هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن؟، 22 فبراير 2021، دراسات، مركز المسبار للدراسات والبحوث، على الرابط: https://www.almesbar.net

10. محمد الدابولي، "التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا .. دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 11/17/ 2019، على الرابط: https://pharostudies.com/?p=2887

11. منتدى التحالف لعلوم الدفاع، "الحضور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا" 13-12-2018، على الرابط الالكتروني:

https://www.udefense.info/threads

12. محمد الدابولي، التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا.. دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة، دراسة منشورة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 17-11-2019، على الرابط:

13. https://pharostudies.com/?p=2887

- **المراجع الأجنبية:**

1. Kimberly Marten, «**Russia’s Back in Africa; is the Cold War Returning?**», The Washington Quarterly, 42 (4),

مجلة الدراسات الإفريقية 546

2. John Williamson, What Washington Means by Policy Reform, Peterson Institute For International EcoAT: httPS://WWW.piee.com/commentary/speeches-papers/what-washington-means-policy-reform
3. Africa,Office of the United State Trade Representative**,** https://ustr.gov/countries-regions/africa**l**
4. global terrorism index2020, available at: https://www.visionofhumanity.org/wp- Control/ uploads/ uploads/2020/11/GTI-2020- WEB-1.PDF
5. Facing Intensifying Crises, Biden Pledges Action to Address Economy and Pandemic,the new Yorktimes, 14/1/2021, available at: https://cutt.us/4ukA
6. A Democratic Leader on Foreign Policy, in Iraq and the Balkans, the new York times, 23/8/2008, available at: https://www.nytimes.com/2008/08/24/us/politics/24policy.html